

سَدَادُ الدِّينِ وَ سَدَادُ الدِّينِ

فِي اثْنَيْ عَشَرَ نَجْمًا مِنَ الدَّرَجَاتِ لِلْوَالِدَيْنِ

تَأليف

للعلامة المحقق السيد محمد بن رسول البرزنجي الحسيني الميرزي

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(١٠٤٠هـ - ١١٠٣هـ)

قَابِلُ أَسْئَلَةِ الْخَطِيئَةِ وَاعْتَنَى بِهِ

السيد عباس أحمد صقر الحسيني

حسين محمد علي شكري

الناشر

دار الفيلادلفيا للنشر والتوزيع

للتنسيق والتوزيع

عباس أحمد صقر ، حسين محمد شكري، ١٤١٨هـ

ح

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البرزنجي، محمد بن رسول

سَدَادُ الدِّينِ وسِدَادُ الدِّينِ فِي إثبات النجاة والدرجات للوالدين / تحقيق عباس

أحمد صقر، حسين محمد علي شكري. - المدينة المنورة

٢٢٨ ص، ٢٤×١٧ سم

ردمك ٦-٦٠٥-٣٤-٩٩٦٠

١- التكفير أ- صقر، عباس أحمد (محقق) ب- شكري،

حسين محمد علي (محقق) ج- العنوان

١٨/ ٣٥٢١

ديوي ٢٤٠

رقم الإيداع: ١٨/ ٣٥٢١

ردمك : ٦-٦٠٥-٣٤-٩٩٦٠

DARMEDINA @ SHABAKAH. COM

رمز البريد الإلكتروني

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مقدمة)

الحمد لله على نعمه وإفضاله، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان
على سيدنا وشفيعنا وحبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وأهل بيته
الطيبين الطاهرين أجمعين.

وبعد :

فهذا كتابٌ وبرهانٌ للعالمين، يُوضح فيه مؤلفه رحمه الله تعالى مسألةً
كثر فيها الغلط والجرأة والإساءة ممن هم منسوبون للعلم أو مدعين له في
هذا العصر.

هذه المسألة ما كان لها أن تفرد في مصنف أو تكون حديث المجالس
ونقاش العلماء، لو كان هناك استحضار لعظمة هذا النبي ﷺ، وحرمة
الخوض فيما لا تُسأل عنه، ولا تُعاقب على عدم اعتقاده.

فضلاً عن أن نكون من الخائضين فيه، والمتبجحين في الجاهرة بطرحه
على بساط البحث والمناقشة.

لكن الحال اقتضى المقال، واستطالة اللسان دفعت إلى إيضاح
البرهان، ليكون نذيراً للعالمين، ومُسكِّتاً لأفواه المتعلمين.

إن مسألة عفو الله وعقوبته، ومساحته وأخذه، ليست من شأن البشر في شيء، ولا هي من واجبات العلم وفرائضه. وإنما هي شأن من شؤون الله خاص به، يتصرف فيه كيف شاء وكما شاء.

وكذلك اعتقاد كون فلان من أهل الجنة أو من أهل النار، أو أن هذا يرحمه الله أو يعذبه، بدون نص جلي لا يقبل التأويل، أو صرفه عن معناه الواضح بالقرائن والدلالات، هذا مما نُهي عنه، وحُذر عن الخوض فيه خاصة من العلماء فضلاً عن عوامهم.

فإذا كان هذا الشأن خاصاً بالله وحده، يرحم من يشاء ويعذب من يشاء، فلم الخوض في شؤون الله وتضييق واسع رحمته ومغفرته، وقد قال تعالى: ﴿ورحمتي وسعت كل شيء﴾.

والنصوص القرآنية والنبوية الواردة في ذلك كثيرة، وأقوال العلماء حول معناها ومراد الله فيها مبسطة.

فهذا النهي عن الخوض في شؤون الله، هو رحمة بنا وشفقة، حتى لا ننشغل عن ما كُلفنا به من الاشتغال بالطاعة والعبادة، وترك أمر التدبير لله والتصرف في خلقه كما يشاء.

فرحم الله من ألزم نفسه طاعة ربه، ونهاها عن الخوض فيما لا فائدة فيه، ولا نفع يعود عليه منها، فاشتغال الإنسان بعيوبه وتقصيره، أفضل

وألزم من شغله نفسه وفكره بعيوب غيره، وهل هو من أصحاب الجنة، أو من أصحاب النار.

لكن الجبلة الإنسانية لم تدع النفس عن الخوض فيما لا يعينها، حتى أوردتها المهالك وزجت بها في متاهات الطريق ودروبه، فَشُغِلَ ناسٌ بما لا يعينهم، وصاروا يتطرقون في أمور يُؤاخذون عليها، مع أنهم لو تركوها لم يكن لهم فيها ضرر ولا نقص، وإنما حصل لهم ذلك عندما تناولوها وجعلوها مجالاً للنقاش والبحث والاعتراض، فحصل منهم التطاول والإساءة، وانبعث من أفواههم ما فيه المؤاخذة واللوم.

فرحم الله من مات منهم وعفا عنه، وجعل ما قدمه من خيرٍ وعلمٍ نافع مدعاة للعفو والصفح والمسامحة إن شاء الله تعالى، وجمعنا وإياهم في فردوس جناته، آمين.

فمن تلك المسائل المشار إليها، والتي شُغِلَ بها الناس في وقتنا الراهن - ولا حول ولا قوة إلا بالله - مسألة وَالِدِي النَّبِيِّ ﷺ، هل هما ناجيان، أو - والعياذ بالله - غير ذلك.

لقد زل قلم عالم علامة محقق بها، فأفردتها في مصنف وافتخر بها وأذاع عنها في غير ما مُصَنَّفٍ من تصانيفه، فكانت زَلَّةً عَالِمٍ بِزَلَّةٍ عَالِمٍ.

ذلك العالم الجليل الفاضل هو الشيخ علي بن سلطان القاري، الشهير
بمنلا علي القاري. فقد صنف رسالة في هذا الشأن وسمها بـ "أدلة معتقد
أبي حنيفة الأعظم في أبوي الرسول ﷺ".

استند فيها لعبارة - سيأتي الحديث عنها - وردت في رسالة الإمام
الأعظم أبي حنيفة النعمان المسماة بـ "الفقه الأكبر" حيث قال - رحمه الله
تعالى - : "ووالدا رسول الله ﷺ ماتا على الكفر.." - وفي صحة هذه
اللفظة ودقتها مزيد بحث وتفصيل - ، فأراد المصنف أن يبرز مستند قول
الإمام في ذلك ويصوب رأيه.

لكنه ليته وقف عند ذلك ولم يتجاوز، فقد صرح في إحدى رسائله
حول هذه المسألة، بما يخاف هو من وقوعه، ويبيّن أن هذه المسألة مخالفة
فيها.

وإليك نصّ عبارته (١) : "وقد التمس مني بعض الخلان من أعيان
الإخوان، أن أكتب رسالة موضحة لمسألة ذكرها الإمام الأعظم المعتبر
في آخر كتابه "الفقه الأكبر" الذي عليه مدار الاعتقاد للأكثر، وخالف
فيها العلامة جلال الدين السيوطي، وجمع من أتباع الإمام الشافعي،
وقلده بعض العلماء والفضلاء من أصحاب الإمام الحنفي.

(١) نقلها العلامة الشيخ محمد عبد الحليم الجشتي في مقدمته لكتاب "المرقاة في شرح المشكاة"

المسماة "البضاعة المرحاة لمن يطالع المرقاة في شرح المشكاة" ص ٣٩.

فصرت متزددًا بين القبول والنكول، فأقدم رجلاً وأؤخر أخرى،
خوفًا من قيام فتنة أخرى، وحصول بلية كبرى.

لكني توكلت على ربي، فشرعت فيه قائلاً: هو نعم الوكيل
وحسي. فصنفت معتمدًا على رب العباد بالاعتماد، للاعتقاد في أبويه
ﷺ والأجداد، طالبًا من الله الكريم طريق الرشاد، والثبات على
سبيل السداد، إنه كريم جواد رؤوف بالعباد وعطوف بالعباد" انتهى.

فترى أنه - رحمه الله وسامحه - قد عرف أن هذه المسألة فيها خلاف،
وأنه يخاف من قيام فتنة وحصول بلية.

ولكن وقع فيما ذكره، فقد شغل الناس وفتنهم بالكلام في هذه
المسألة والخوض فيها، وصارت بلية كبرى أن ينطق بها كل مُتَعَالِمٍ غره
قلة العلم والعمل، عن الانشغال بنفسه في التصريح بهذه المسألة.

لقد جعل المصنف من نفسه هدفًا لسهام الذم والقدح من معاصريه،
ومن خَلَفَ بعدهم، وما كان ليحركهم لذلك إلا الغيرةُ والحميةُ لرسول
الله ﷺ، والدفاع عن جعل ما يتعلق به مادة وقضية للبحث والنقاش، وما
يتبع ذلك من الغلط والتطاول وقلة الأدب معه ﷺ.

فنال ما نال منهم، حتى قبض الله من أنصف في البحث معه، فسان
نفسه وعلمه عن التطرق للسباب والشتام، وسلك طريق العلم ومسالكة
ومباحته، فأورد أقوال الخصم وبين ما لها وما عليها، وإن كان - يرحمه الله -

نعني به العلامة السيد محمد بن رسول البرزنجي - قد شط به القلم في ضرب مثلٍ ليظهر به صفة غير محمودة في الخصم، فالله يعفو عنا وعنهم أجمعين.

ونحن في مقدمتنا هذه سنشرع بعد ما قدمناه من تمهيد، ببيان عدة نقاط وملاحظات، واستنتاجات ظهرت لنا بعد البحث والمطالعة.

فنبداً أولاً في تلخيص الأقوال التي توصل إليها بحثنا في موضوع العبارة المشككة في "الفقه الأكبر" للإمام أبي حنيفة رحمه الله.

فنقول :

نصُّ العبارة كما ورد في أكثر من مخطوطة هو : "ووالدا رسول الله

ﷺ ماتا على الكفر".

وقد تلخص لنا من الأقوال حول صحة هذه العبارة وعدمها ما يلي :

أ - أن هذه العبارة تحرفت، حيث إن أصل العبارة هو : "ووالدا

رسول الله ﷺ ما ماتا على الكفر".

وقد ذهب إلى هذا القول الإمام العلامة اللغوي الفقيه السيد محمد

مرتضى الزبيدي شارح "القاموس" فقد ألف رسالة في ذلك سماها : "الانتصار

لوالدي النبي ﷺ المختار" اطلع عليها العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري بخط

المصنف، ذهب فيها إلى أن الناسخ لما رأى تكرر حرف (ما) في لفظة (ما

ماتا) ظن أن إحداهما زائدة فحذفها، فداعت نسخته الخاطئة.

والدليل على ذلك ؛ سياق الخبر ولفظه: "ووالدا رسول الله ﷺ ماتا على الكفر، وأبو طالب عمه مات كافراً"، لأن أبا طالب والأبوين لو كانوا جميعاً على حالة واحدة، جمع الثلاثة في الحكم بجملة واحدة لا بجملتين، مع عدم التخالف بينهم في الحكم. (١)

ب - ذهب البعض إلى أن العبارة: "ووالدا رسول الله ﷺ ماتا على الفطرة"، فتحرفت لفظة: "الفطرة" إلى "الكفر" باعتبار قرب الرسم في كتابة اللفظة.

ومن ذهب لهذا القول العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري، كما ذكر ذلك في مقدمة كتاب "العالم والمعلم" للإمام أبي حنيفة رحمه الله.

وكذلك الشيخ مصطفى الحماصي في "النهضة الإصلاحية"، وغيرهما مما وجدناه مكتوباً على الحاشية في بعض النسخ الخطية لشرح الفقه الأكبر.

ج - وهناك رأي نميل إليه، وهو أن هذه العبارة مقحمة ليست واردة في الأصل.

ويؤيد ذلك؛ أنه وقع في نسخة من "الفقه الأكبر" مما اعتمد عليها المنلا علي القاري ما نصه: "ورسول الله ﷺ مات على الإيمان، وأبو طالب عمه وأبو علي مات كافراً" وقد سبقها قول القاري - ص ١٦٠ - : "وفي

نسخة زيدَ قوله..."، وأعقبها بقوله : "ليس هذا في أصل شارح تصدر لهذا الميدان، لكونه ظاهراً في معرض البيان، ولا يحتاج إلى ذكره لعلوه في هذا الشأن، ولعل مرام الإمام على تقدير صحة ورود هذا الكلام، أنه ﷺ من حيث كونه نبياً من الأنبياء عليهم السلام، وهم كلهم معصومون عن الكفر في الابتداء والانتهاء، نعتقد أنه مات على الإيمان".

فانظر إلى قوله : "وفي نسخة زيد قوله..". وقوله : "على تقدير صحة ورود هذا الكلام" يتبين لك أنه قد حصلت زيادة في نص الكتاب، ولكنه غفر الله له ذهب إلى تسوية كل ما ثبت وما لا يثبت عن الإمام - رحمه الله تعالى -، فكيف يُعقلُ أن الإمام أبا حنيفة يصدر منه قول في إثبات وفاة النبي ﷺ على الإيمان.

فهل هذا محل بحث أو تساؤل !!؟

مع أنه وجد في نفسه من صحة ورود هذا القول، إلا أنه ذهب في تأويله وحمله على ما لا يغني في أصل البحث، فإننا لله و إنا إليه راجعون.
وإن كنا نميل لهذا القول، فكذلك القول الأول راجح إذا نظرنا لسياق العبارة، وتمام العبارة : "ووالدا رسول الله ﷺ ماتا على الكفر وأبو طالب عمه ﷺ مات كافراً...".

فكما أشار العلامة الكوثري من قوله : "لو كانوا جميعًا على حالة واحدة، جمع الثلاثة في الحكم بجملة واحدة، لا بجملتين مع عدم التخالف بينهم في الحكم".

ثانيًا : في ذكر شواهد تؤيد القول بالنجاة.

١- حديث الاصفاء، وهو قوله ﷺ : "إن الله تعالى اصطفى كنانة من ولد إسماعيل" إلى قوله : "واصطفاني من بني هاشم".

وقوله ﷺ : "فأنا خيارٌ من خيارٍ إلى خيار".

وقوله ﷺ : "فأنا خيركم نفسًا وخيركم أبا".

وقوله ﷺ : "لم ينزل الله ينقلني من أصلاب طيبة إلى أرحام طاهرة".

وقول ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى : ﴿وتقلبك في الساجدين﴾ قال : قلبه في الظهور حتى أخرجه نبيًا.

فهل المشرك أو الكافر طيبٌ أو طاهرٌ؟، أو هل يخبرنا المصطفى ﷺ أنه خيارٌ من خيارٍ إلى خيار، وأنه خيرنا نفسًا وخيرنا أبا، ونقول أن والديه ﷺ كذا !!؟.

٢- قال الله تعالى في سورة الضحى : ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في تفسير هذه الآية: إن من رضى محمد ﷺ، أن لا يدخل أحد من أهل بيته النار.

فهل يرضى رسول الله ﷺ بأن لا يدخل النار أحدٌ من أمته، ويترك والديه؟! وهو ﷺ قد علمنا وحننا على برِّ الوالدين والإحسان إليهما، وأن مكافأتهما عظيمة لا يبلغها أحدٌ مِنَّا !!!

٣- ورد في صحيح مسلم أنه يقال له ﷺ: "أخرج من كان في قلبه أدنى أدنى أدنى - ثلاثاً - من مثقال حبة من خردل من إيمان" - يعني من النار - وكذا ما رواه مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ تلا قول سيدنا إبراهيم عليه السلام ﴿فمن تبغني فإنه مني ومن عصاني فإنك غفور رحيم﴾. وقول سيدنا عيسى عليه السلام ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾.

فرفع ﷺ يديه وقال : "أمي أمي"، ثم بكى. فقال الله : "يا جبريل، اذهب إلى محمد فقل له: إنا سنرضيك في أمك ولا نسوؤك".

وروى البزار والطبراني في "الأوسط" عن علي كرم الله وجهه أن النبي ﷺ قال : "أشفع لأمتي حتى يناديني ربي : أرضيت يا محمد؟.

فأقول : أي ربي رضيت".

فهلا كان من أجل ما يرضيه ﷺ، أن يدخل أبويه الجنة؟!

٤- ورد في تفسير قوله تعالى : ﴿وتقبلك في الساجدين﴾، أنه تنقل من ساجدٍ إلى ساجدٍ، أي مؤمنين.

وقيل : من نبي إلى نبي.

٥- ثم إنه لم ينقل نصٌّ صريحٌ في أن والدي النبي ﷺ عبداً صنماً، أو شارك أهل الجاهلية في شيءٍ من أمورهم الشركية.

فوالد النبي ﷺ أعرض عن الزنا عندما عرضت عليه المرأة أن يقع عليها وقال:

أما الحرام فاللمات دونه والحل لا حل فأستبينه

فكيف بالأمر الذي تبغينه يحمي الكريم عرضه ودينه

فهذا التصريح منه أنه لا يحل ذلك، وأنه يحمي دينه.

والسيدة آمنة - رضي الله عنها - قالت عند وضعه ﷺ:

أعيذه بالواحد من شر كل حاسد

إلى آخر الآيات المشهورة، فكيف تعيذه بالواحد الذي لا شريك له،

وتكون مشركة؟!.

٦- ثم هناك حديث أن أبا طالب أخف أهل النار عذاباً، مع كونه ﷺ قد عَرَضَ عليه الإسلام، فلم ينطق بالشهادتين، وقد أُكْرِمَ لأجل المصطفى ﷺ بأن يكون أخف أهل النار عذاباً.

فوالداه أعز وأكرم وأحق من عمه أبي طالب، فيكون الإكرام أكبر وأعظم لهما.

٧- والدا النبي ﷺ ماتا في سنٍ صغيرة، فوالده رضي الله عنه مات وعمره ثمانية عشر سنة، وهذا هو سنّ البلوغ، والسيدة آمنة رضي الله عنها ماتت في العشرين من عمرها.

فهل من بلغ سن الرشد والبلوغ يُحْكَمُ عليه كمثله من تعدى هذه السن، فهما رضي الله عنهما في بداية سنّ المؤاخظة بالأحكام الشرعية، ولم تكن هناك شريعة محددة واجب الإيمان بها، ويحاسب على تركها. هذا ما تلخص لنا وذكرناه على سبيل الاختصار، وإلا فالكتاب جامع شامل لأدلة كثيرة مبسطة، ففيها المقنع.

فخرجوا من الله أن يبصرنا بالعلم والحق، ويرزقنا حسن الفهم والإدراك، ويجنبنا الوقوع في الزلل والغلط، وأن ينظر كل منا بعين الحق المجردة عن الهوى والتعصب، حتى نصل للحق المبين، آمين

ونختم هذه المقدمة بقولنا : ربما يقع كلامنا وكتاب المؤلف في موقع الرفض وعدم القبول ممن يرى رأياً مخالفاً لأي سبب كان، فهذا شأن الإنسان.

ولكن ما نطلبه من الله، أن لا يدفع ذلك البعض منّا إلى التشنيع والتغالي في
الرفض، فالحق أحق أن يتبع. وليس هناك فرضٌ لوجهة نظر لأي طرف على
الآخر، ولا إجبارٌ بوجوب الرضوخ والتسليم لأي تلك الجهات.
فنحن ونحمد الله على ذلك، مؤمنون بهذا الوجه المعبر عنه في هذه
الصفحات، ونسأل الله الثبات عليه حتى نلقاه ونلقى حبيبه المصطفى ﷺ.
وأن يغفر لنا خطأنا وزللنا وقلة بضاعتنا وضعفنا، وأن يرزقنا مزيد
الفهم والعلم والعمل الذي يسلكُ بنا سبيل الحق والصواب.
وصلِّ اللهم وسلم وبارك وأنعم على حبيبك ومصطفاك وعلى جميع
آله وصحبه آمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كتبه مستعينين بالله ومُصلين

ومسلمين على خير خلقه بالمدينة المنورة

في غرة شهر شوال عام ١٤١٨ هـ

السيد عباس صقر الحسيني

وحسين بن محمد علي شكري

والحمد لله وحده

وصف النسخ الخطية المعتمدة

(* النسخة (أ) :

وهي من مصورات المكتبة الظاهرية بدمشق. وتقع في (١٠١) ورقه، ومسطرتها (٢٣) سطرًا، وخطها نسخ جيد، وتاريخ نسخها (١٠٩٠) هـ

وهذه النسخة هي الأصل المعتمد عليها في المقابلة، لتمييزها عن غيرها من النسخ الأخر، لقرب نسخها من عهد المؤلف، وخلوها من السقط والتصحيف، وبآخرها بلاغ نصه: بلغ مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة بخط المؤلف.

(* النسخة (ب) :

من مصورات دار الكتب بالقاهرة. وتقع في (١٠٨) ورقة، ومسطرتها (٢١) سطرًا، وخطها نسخ رديء، وتاريخ نسخها (١٠٩١) هـ

وهذه النسخة بها سقط يبلغ عدة أوراق في مواضع، إضافة إلى وقوع التحريف والتصحيف في عبارات.

(* النسخة (ج) :

من مصورات مكتبة السيد صافي بن عبد الرحمن الجفري الوقفية ضمن المكتبات الوقفية بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة. وتقع في

(١٣١) ورقة ، ومسطرتها (١٩) سطرًا، وخطها معتاد، وتاريخ نسخها (١٣١١) هـ

وهذه النسخة وقع بها كما بالنسخة (د) والمطبوعة، تقديم وتأخير، وسقط في المتن.

(* النسخة (د) :

وهذه النسخة مصورة عن أصل محفوظ بإحدى المكتبات الخاصة. وتقع في (١٠٥) ورقة، ومسطرتها (٢٥) سطرًا، وخطها معتاد، وتاريخ نسخها (١٣١١) هـ.

وبها نفس العيب المذكور سابقًا في النسخة (ج).

إضافة إلى ذلك فقد تم الرجوع للنسخة المطبوعة بمطبعة اللواء بمصر سنة (١٣٢٣) هـ الطبعة الأولى.

